

نداء للشراكة لبناء مستقبل أفضل لسوريتنا

٨ كانون الأول (٢٠٢٤)

في الوقت الذي نشهد فيه سقوط دكتاتورية الأسد وإطلاق سراح الآلاف من المعتقلين والمعتقلات. يحتفل مركز المجتمع المدني والديمقراطية اليوم بمناسبة مرور ثلاثة عشر عاماً على تأسيسه.

فعلى مدار السنوات الثلاث عشرة الماضية، عملنا على تحقيق رؤيتنا في أن يعيش جميع السوريين/ات في وطنٍ يعُمهُ السلام المستدام ويشاركون في بناء مجتمعٍ ديمقراطيٍّ يتمتعون فيه بحقوقهم وحرّياتهم كاملة.

لقد هيأنا أنفسنا للانتقال والتغيير من خلال العديد من المشاريع وبرامج العمل، بدءاً من تمكين النساء والشباب والمجتمع المدني. الى وضع رؤية مركز المجتمع المدني والديمقراطية للعملية السياسية في سوريا بناءً على بيان جنيف المشترك في ٢٠١٣ وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ في ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، أنتجنا خارطة الطريق المكونة من ست نقاط والتي شاركناها مع مجلس الأمن الدولي في ٢٠١٩ كما طرحنا مدخلاتنا للعملية الدستورية في ٢٠٢٢. كما نظمنا مؤتمرات (مساحة من أجل التعاون) والتي كان آخرها مؤتمر مساحة الثامن في نوفمبر ٢٠٢٤.

وفي حين نعمل على تحقيق الانتقال الديمقراطي في سوريا، ندعو جميع الفاعلين السوريين إلى بذل الجهود لضمان تحقيق آليات الشفافية والمحاسبة في كل خطوة من خطوات عملية الانتقال الديمقراطي وتسلم المؤسسات الحكومية. ونهيب بكم أن نعمل معاً لتحقيق غد أفضل لسوريا من خلال المساهمة في دعوتنا لتنفيذ الخطوات الست التالية: -

١. وقف جميع الأعمال العدائية في جميع الأراضي السورية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
٢. تحسين أوضاع النازحين داخلياً واللاجئين، ودعمهم وتسهيل توزيع المساعدات الإنسانية من جميع الأطراف، وضمان العودة الطوعية والأمنة للاجئين والنازحين إلى أماكنهم الأصلية أو الأماكن التي يختارونها.
٣. التعاون مع المؤسسة المستقلة للمفقودين في سوريا لإنشاء مكاتبها في سوريا لدعمنا في التعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالمعتقلين السوريين، بما في ذلك مراقبة العلاجات للمرضى والتخفيف من الآثار السلبية للاعتقال على جميع المعتقلين في سوريا، ودعم الإفراج عن جميع المعتقلين والمخطوفين، وكشف مصير المعتقلين والمفقودين والمغييبين قسراً، وتقديم الدعم اللازم للمعتقلين والمخطوفين وعائلاتهم.
٤. دعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السيد بيدرسون، في إنجاز العملية السياسية الشاملة، بما في ذلك العملية الدستورية. وتحقيق ما يتطلبه ذلك من توفير بيئة آمنة ومحايدة وملائمة، مع التركيز على ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية وفقاً للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. هذه الخطوات ستمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة في ٢٠٢٥.
٥. دعم الوصول إلى اتفاق سياسي بين الأطراف المختلفة بمشاركة مباشرة من النساء السوريات (بما لا يقل عن ٣٠٪)، والشباب، والمجتمع المدني السوري، وفقاً للمعايير التالية:
 - إنشاء آليات للعدالة والمحاسبة، بما في ذلك إطار عمل قوي للعدالة الانتقالية، يضمن حقوق الضحايا، ويعالج الفظائع الماضية، ويوفر عملية عادلة للضحايا والجناة، مما يضمن تحقيق العدالة واستعادة الثقة داخل المجتمع السوري.
 - الفصل بين السلطات وإعادة تخصيص السلطات بشكل سلمي بناءً على نتائج المفاوضات، والفصل بين الدين والدولة، واللامركزية.
 - ضمان حقوق الإنسان الكاملة وحقوق النساء، وحماية جميع الحريات بما في ذلك حرية الدين والتعبير والتجمع، والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية في سوريا.
 - بناء هوية سورية مشتركة تستند إلى التنوع من خلال ضمان حقوق السوريين من جميع المجتمعات، والأديان، والأعراق والطوائف.
 - إنجاز عملية حوار وطني شاملة وشفافة وذات طابع تشاركي، تسمح لجميع السوريين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الاجتماعية، بالمشاركة في مناقشات مفتوحة حول مستقبل البلاد.

• السعي إلى المصالحة الوطنية لمعالجة الانقسامات داخل المجتمع السوري، وتعزيز شعور مشترك بالوحدة والاحترام والمسؤولية المشتركة في إعادة بناء الدولة.

٦. التحضير للتنمية المستدامة، والتعافي المبكر، وبناء السلام، وإعادة الإعمار في سوريا، بما في ذلك خطة العمل الوطنية السورية الفعالة بشأن المرأة والسلام والأمن بناءً على القرار ١٣٢٥ وقراراته اللاحقة. كما يجب أن يكون الشباب أيضاً جزءاً من هذه الخطة بناءً على القرار ٢٢٥٠. يمكن البدء بتنفيذ هذه الخطط بمجرد الوصول إلى اتفاق شامل بشأن الانتقال.

ندعو جميع الفاعلين الإقليميين والدوليين لدعم الجهود المبذولة من أجل مستقبل أفضل لسوريا ولإرساء السلام، والاستقرار الوطني، والإقليمي، والعالمية.

نقدم خالص شكرنا لشركائنا السوريين وشركائنا في جميع أنحاء العالم، الذين كان لالتزامهم الثابت الدور الأساسي في تمكننا من القيام بعملنا.